

# المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية سوق العمل و التحويلات الديموغرافية مسقط

7-8 يناير 2012

تقييم استراتيجيات سوق العمل لمواجهة تحدي  
البطالة في دول الخليج  
د. بلقاسم العباس

# مقدمة: طرح الإشكالية

- تتميز أسواق العمل في الدول الخليجية بحالة من التجزأ الشديد ما بين المواطنين والوافدين.
- التجزأ ناجم عن تطبيق سياسات التشغيل المعتمدة أساساً على توزيع الريوع النفطية من خلال العمل في القطاع العام.
- جزء كبير من التشغيل في القطاع الخاص لا يتوافق مع شروط ومُتطلبات عمل المواطنين كما أن الانفتاح الكبير على التوظيف سمح للقطاع الخاص بتدنية الأجور مما يدفع إلى توسع هوة الأجور مابين المواطنين و الوافدين مما يعقد سياسات سوق العمل التي تحاول الدول تطبيقها لمواجهة تدفق المواطنين لسوق العمل

# مقدمة: طرح الإشكالية

- التشغيل في القطاع العام استطاع أن يمتص عرض عمالة المواطنين خاصة مع اتجاه صناع القرار إلى توسيع الجهاز الإداري للدول الخليجية لتحقيق التشغيل التام.
- تفشي ظاهرة البطالة المقنعة و تدني مستويات الإنتاجية و الفعالية في القطاع الحكومي
- مع تفاقم تدفق قوة العمل طبقت الحكومات سياسات إحلال العمالة في القطاع الحكومي
- وصلت إلى حدودها القصوى ولم تعد فاعلة في امتصاص المزيد من العمالة المحلية
- سياسات توطين العمالة في القطاعات غير الحكومية: تعديل نظام الحوافز من خلال توسيع دائرة المنافع للمواطنين العاملين في القطاع الخاص والتأثير على تكاليف توظيف الوافدين. وذهبت بعض الدول الخليجية إلى فرض نسب على توظيف المواطنين في القطاع الخاص أو تخصيص بعض المهن للمواطنين دون غيرهم.
- كما ركزت سياسات توطين العمالة على قضايا التدريب و التأهيل و منح بدل بطالة للباحثين عن العمل في القطاع الخاص.

# مقدمة: طرح الإشكالية

- الدول الخليجية تختلف في هبتها من الموارد الطبيعية وفي حجم سكانها فإن درجة تجزأ سوق العمل يختلف ما بين هذه الدول
- بطالة الوافدين هي في الأساس "احتكاكية" مرتبطة بالبحث عن العمل ولا يمكن أن تتفاقم
- بطالة المواطنين تشكل تحدياً كبيراً لصانعي القرار
- هل يُمكن معالجة بطالة المواطنين وامتصاص الأعداد التي ستدخل سوق العمل سنوياً دون إحداث تغيير جذري في مؤسسات و تركيبة سوق العمل.
- ماهي السياسات الواجب اتباعها لتحقيق حد أدنى مقبول من البطالة؟
- بناء نموذج مبسط قادر على ضبط أو محاكاة سوق العمل بما توفر من بيانات سوق العمل واستخدامه لأجراء إسقاطات طويلة الأجل تستخدم كاتجاه أساسي، وباستخدام جملة من السيناريوهات البديلة فإنه سوف يتم تقييم وضع سوق العمل ومدى فعالية سياسات الإحلال والتوطين في مواجهة بطالة المواطنين في الدول الخليجية

# الاتجاهات السكانية وعرض القوة العاملة

- ارتفع إجمالي سكان الدول الخليجية بشكل سريع من أقل من 6 ملايين في سنة 1960 إلى حوالي 40 مليون نسمة بمعدل نمو قدره 4.3% سنوي
- نتيجة التحول الديموغرافي فإن معدل النمو السكاني انخفض إلى 2.8% ما بين سنة 2000 و 2007 لكن لا زال مرتفعاً مقارنة بما هو في الدول ذات الدخل المرتفع و التي أنجزت التحول الديموغرافي.
- ويشكل الوافدين غالبية سكان دول الخليج بحيث تبلغ نسبتهم حوالي 54% من إجمالي السكان. وإذا استثنينا السعودية فإن هذه النسبة ترتفع في المتوسط إلى 60% و تصل إلى 80% في كل من الإمارات وقطر و 66% في الكويت و 40% في البحرين و 30% في عمان و 27% في السعودية
- تتباين معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي في الدول الخليجية ما بين المواطنين والوافدين وكذلك بين الإناث والذكور.

# السكان و النمو الديموغرافي

الدول	عدد السكان (ألف نسمة)		معدل النمو السكاني في الدول الخليجية		حصة السكان من إجمالي سكان الخليج	نسبة السكان الأجانب
	2007	1960	2007-2000	1960-2007	%	2007
البحرين	708.5	156.6	1.5	3.4	1.8	0.39
الكويت	2505.5	782.2	3.3	3.8	6.3	0.66
عُمان	3206.9	599.2	3.3	3.7	8.1	0.30
قطر	814.89	45.5	3.8	6.1	2.0	0.82
السعودية	27586.5	4718.3	2.5	4.1	70.2	0.27
الإمارات	4444.01	103.04	4.6	4.2	11.3	0.80
الدول الخليجية	39266.4	5915.1	2.8	4.3	100.0	0.54

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

# معدل المساهمة في قوة العمل سنة 2007

إناث	ذكور	إجمالي	وافدين	مواطنين	
30	73	0.73	0.86	0.65	البحرين
42	67	0.78	0.88	0.60	الكويت
25	76	0.57	0.65	0.54	عُمان
31	68	0.78	0.84	0.58	قطر
12	60	0.68	0.80	0.63	السعودية
18	65	0.81	0.85	0.62	الإمارات
24	61	0.70	0.82	0.62	الدول الخليجية الخليجية

## معدلات نمو القوة العاملة والتشغيل

معدل نمو قوة العمل		
2007-2000	1980-2007	
2.3	3.4	البحرين
2.8	3.8	الكويت
2.2	4.2	عُمان
12.0	5.5	قطر
3.5	4.2	السعودية
5.4	6.1	الإمارات
4.6	4.5	الدول الخليجية



# البطالة و خصائصها

- وبالرغم من ارتفاع الطلب على العمالة فإن الدول الخليجية تعرف معدلات بطالة غير هينة
- متوسط معدل البطالة أكثر من 8% في عمان و 6.7% في السعودية و 5.4% في البحرين و 4.2% في الإمارات وتنخفض هذه المعدلات في الكويت وقطر بشكل ملحوظ
- تتباين معدلات البطالة بشكل قوي حسب السن والنوع وكذلك حسب الوافدين والمواطنين.
- ترتفع معدلات بطالة الإناث بشكل واضح في أغلب الدول الخليجية
- معدلات بطالة الشباب تصل إلى 23% في السعودية و 22% في عمان و 20% في البحرين و 13.4% في الكويت و 15.6% في الإمارات
- ترتفع معدلات الشباب الإناث أكثر من الذكور الشباب خاصة في السعودية والبحرين وعمان وقطر والإمارات
- أما بطالة المواطنين فهي أعلى بكثير من بطالة الوافدين وبلغت في المتوسط 10% وترتفع بشكل كبير في كل من الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وتنخفض نسبياً في الكويت وقطر.
- يبلغ عدد الباحثين عن العمل أكثر من نصف مليون شخص أغلبهم بالسعودية والإمارات. كما أن المواطنين يشكلون أغلب الباحثين عن العمل

## معدلات البطالة حسب الجنسية

البلد	مواطن	وافد	إجمالي	أعداد العاطلين للمواطن	أعداد العاطلين للوافد	حصة المواطنين
الإمارات	14.0	2.17	3.1	29026	50897	0.36
البحرين	18.4	2.03	9.0	26488	3926	0.87
السعودية	11.0	0.43	5.6	445143	18113	0.96
عُمان	9.5	1.18	3.5	24509	7774	0.76
قطر	2.9	0.29	0.5	1887	2197	0.46
الكويت	4.4	0.84	1.5	13815	11883	0.54
الدول الخليجية	10.0	1.16	3.9	540868	94790	0.65

# الاقتصاد و النمو

- أدى اكتشاف النفط والغاز في الدول الخليجية إلى تسريع وتائر التنمية و خلق قدرة شرائية قوية بحيث دفع الدخل إلى مستويات مرتفعة.
- بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ترليون دولار نصفه متأتي من قطاع النفط والغاز.
- قطاع النفط كثيف رأس المال ولا يشغل سوى حوالي 3% من القوة العاملة. ولكن بالمقابل يوفر هذا القطاع أغلب العملة الصعبة وجلّ مداخيل الحكومة وبالتالي فإن دوره في توسع الاقتصاد كبيراً دون أن يكون في حد ذاته قطاعاً موفراً للتشغيل
- حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي والمتمثلة في 43% أغلبها قطاع الخدمات والبناء والتشييد. هذه القطاعات تحتاج إلى عمالة كبيرة وفي العديد من الحالات غير مدربة قليلة التأهيل.
- الإنفاق الحكومي مرتبط بالوفرة النفطية و ينعكس على القطاع الخاص عبر المقاولات الذي ينفذها . هذه الوفرة عادة ما ينجر عنها توسع اقتصادي مرتبط بسهولة الإقراض خاصة في حال تزامن الوفرة النفطية مع انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية الذي هو محدد لأسعار الفائدة المحلية نتيجة ربط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي.

- نما الاقتصاد الخليجي بشكل قوي خلال الفترة 2000-2007 بمعدل وسطي قدره 6.03% سنوياً
- صاحب هذا النمو الاقتصادي توسعاً في التشغيل وصل 4.7% سنوياً في المتوسط مع ملاحظة النمو الهائل للتشغيل في قطر وذلك انطلاق مشاريع البنية التحتية الواسعة.
- نجم عن التوسع الاقتصادي ارتفاع مروّنات التشغيل والتي بلغت في المتوسط 0.77 مع انخفاضها قليلاً في البحرين عند 0.41 وارتفاعها في قطر إلى 1.29.
- بالرغم من قوة النمو الاقتصادي والتشغيل فإن البطالة في الدول الخليجية تبقى قوية ومتفشية ضمن الشباب خاصة الإناث

# معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو التشغيل

الدول	معدل النمو		معدل نمو التشغيل		مرونة التشغيل
	2007-2000	2000-1970	2007-2000	2007-1992	2007-2000
البحرين	3.8	5.6	2.3	2.8	0.41
الكويت	0.9	5.5	3.8	3.4	0.69
عُمان	6.3	4.2	2.2	3.2	0.52
قطر	5.5	8.7	11.3	6.6	1.29
السعودية	3.8	3.4	3.4	3.3	1.00
الإمارات	10.9	8.4	5.5	6.1	0.65
الدول الخليجية	5.26	6.03	4.7	4.2	0.77

# التشغيل

- يبلغ إجمالي التشغيل في الدول الخليجية حوالي 14 مليون منصب شغل منها حوالي 10 ملايين في القطاع الخاص و 4 ملايين في القطاع الحكومي.
- حوالي 9.5 مليون منصب شغل للوافدين و 4.5 مليون للمواطنين.
- بلغ عدد العاطلين أكثر من 600 ألف منهم أكثر 540 ألف مواطن أي أن مخزون العاطلين المواطنين بشكل أكثر من 85% من إجمالي العاطلين.
- هذه النسبة تختلف ما بين بلدان الدول الخليجية بحيث تنخفض هذه النسبة بشكل ملحوظ في كل من الإمارات وقطر والكويت.
- في السعودية والبحرين وعمان فإن أغلب العاطلين هم من فئة المواطنين
- أكثر من 70% من المواطنين يشتغلون في القطاع العام و 30% فقط في القطاع الخاص.
- حصة المواطنين الذي يشتغلون في القطاع الخاص من إجمالي تشغيل هذا القطاع بلغت سوى 40%
- ترتفع النسبة في السعودية إلى 70% و 60% في البحرين. بينما تنخفض في الدول الأخرى إلى 10% في الإمارات وقطر و 20% في الكويت و 30% في عمان. كما أن حصة الوافدين في القطاع الحكومي من إجمالي تشغيل هذا القطاع لم تتعدى 20% في المتوسط، ولكن لا زالت مرتفعة في العديد من الدول مثل الإمارات وقطر بحيث تفوق 50%

# معدلات البطالة في الدول الخليجية

الدول	معدل البطالة	معدل البطالة			معدل بطالة الشباب	
	إجمالي	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إجمالي
البحرين	5.4	10.4	4.2	27.7	17.5	20.2
الكويت	2.1	2.2	2.0	12.3	14.0	13.4
عُمان	8.3	15.5	6.6	30.7	18.3	21.9
قطر	0.9	4.4	0.5	17.0	1.7	3.5
السعودية	6.7	14.5	5.2	47.9	24.8	28.8
الإمارات	4.2	14.4	2.4	28.4	10.5	15.6
الدول الخليجية	4.6	10.2	3.5	27.3	14.5	17.2

# بنية التشغيل حسب الجنسية والقطاع

البلد	مواطنون			وافدون		
	قطاع عام	قطاع خاص	إجمالي	قطاع عام	قطاع خاص	إجمالي
البحرين	0.19	0.19	0.38	0.12	0.50	0.62
الكويت	0.16	0.017	0.177	0.056	0.77	0.826
عُمان	0.11	0.15	0.26	0.02	0.72	0.74
قطر	0.07	0.01	0.08	0.08	0.84	0.92
السعودية	0.06	0.02	0.08	0.004	0.91	0.914
الإمارات	0.06	0.01	0.07	0.13	0.79	0.92



## بنية تشغيل المواطنين

البلد	قطاع عام	قطاع خاص
البحرين	0.48	0.52
الكويت	0.90	0.10
عُمان	0.43	0.57
قطر	0.86	0.14
السعودية	0.70	0.30
الإمارات	0.80	0.20

# النموذج محاكاة سوق العمل – نمو السكان

$$P_{15+}^c = P_0(1 + \theta)^n$$

$$LF_c = LFPR. * P_{15+}^c$$

$$Y_p = \theta_1 * Y$$

$$Y_G = \theta_2 * Y$$

$$Y_0 = \theta_3 * y = (1 - \theta_1 - \theta_2) * Y$$

$$LF_{NC} = (1 - U_{nc})^{-1} * L_{nc}$$

$$Y = F(L, K) = AL_K^{\alpha_1} L_{NK}^{\alpha_2} K^{\alpha_3}$$

$$K = (1 - \delta)k_{t-1} + I_t$$

$$L_{kg} = \alpha_1 \cdot \left( \frac{W_g}{P} \right)^{-1} \cdot Y_g$$

$$L_{Nk} = L_{Nkg} + L_{Nkp}$$

$$L_{kp} = \alpha_1 \cdot \left( \frac{W_g}{P} \right)^{-1} \cdot Y_p$$

$$L_{NK_g} = \alpha_2 \cdot \left( \frac{W_p}{P} \right)^{-1} \cdot Y_g$$

$$L_{Nkp} = \alpha_2 \cdot \left( \frac{W_g}{P} \right)^{-1} \cdot Y_p$$

$$U_{nc} = \left( \frac{LF_k - L_{kg} + L_{kp}}{LF_k} \right)$$

$$L_K = L_{cg} + L_{cp}$$

# فرضيات النموذج

- لاستخدام النموذج في محاكاة أسواق العمل الخليجية تم استخدام العديد من الفرضيات الاقتصادية وذلك للحصول على حل رقمي للنموذج.
- افترض أن معدل النمو السكاني للمواطنين سوف يستمر في التناقص حسب الاتجاه المسجل ليبلغ 2% سنة 2050
- افترض ثبات معدل مساهمة الذكور في سوق العمل عند مستوى 2007 ولكن تم افتراض ارتفاعه بالنسبة للإناث ليصل إلى 60% سنة 2050.
- للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي تم افتراض أن معدل الاستثمار سيظل ثابتاً عند المستوى المتوسط المسجل خلال الفترة 2000-2007.
- دالة الإنتاج تم تقديرها بناءً على افتراض أنه يسود ثبات الغلة وتم استخدام حصة رأس المال مقياساً بفائض التشغيل للناتج المحلي الإجمالي
- لتقدير مستويات التشغيل حسب الجنسية والقطاع فإنه تم افتراض أن المؤسسات تقوم بتعظيم الربح وعليه تم افتراض أن معدلات الأجور الحقيقية ثابتة وأن مرونة الإنتاج للتشغيل تعادل الواحد.
- افترض أن معدل بطالة الوافدين ثابت عند مستوى 2%

# نتائج النموذج

- يتوقع أن إجمالي السكان النشيطين اقتصادياً سوف يرتفع بشكل محسوس بالرغم من افتراض تراجع معدل نمو إلى 2% عند آفاق 2050.
- توقعات نمو الاقتصادات الخليجية سينجم عليها ارتفاع وتائر التشغيل نتيجة التوسع والنمو القوي الذي سوف ينجم عن تحسن حدود التبادل التجاري
- وتائر تشغيل المواطنين سوف لا ترتفع لمواجهة النمو القوي في القوى العاملة وذلك لتركز العمالة في القطاع العام والذي يشكل جزءاً محدوداً من الناتج المحلي الإجمالي
- انحصار النمو في القطاع العام ولذلك فإن بقاء نفس هيكل التشغيل دون تغيير يذكر سوف ينجر عنه ارتفاع معدلات بطالة المواطنين بشكل كبير وفي جميع الدول الخليجية.

# تطور السكان والقوة العاملة من المواطنين

معدل مساهمة الإناث	قوة العمل			السكان النشيطون اقتصادياً			البلد
	2030	2020	2007	2030	2020	2007	
0.46	361706	257382	156238	604498	455473	299403	البحرين
0.54	750636	543525	352523	1238443	938086	622889	الكويت
0.38	707182	485031	279798	2046758	1661235	1528287	عُمان
0.49	122811	94781	66968	211183	171405	129829	قطر
0.38	9823.334	6998596	4331830	19911052	15904408	11684726	السعودية
0.41	424092	322760	225385	796565	664017	529270	الإمارات
				24808499	23394624	147940 4	إجمالي الدول الخليجية

# مستوى التشغيل وقوة العمل وبطالة المواطنين

معدل البطالة		مستوى تشغيل المواطن		قوة عمل المواطنين		البلد
2030	2007	2030	2007	2030	2007	
34.4	18.7	237795	121291	361706	156238	البحرين
16.9	6.2	623521	318036	750636	339268	الكويت
34.0	9.15	466562	237976	707182	279798	عُمان
3.3	2.6	118943	63415	122811	66968	قطر
26.0	11.0	7313402	3730304	9823334	4331830	السعودية
10.0	13.0	381264	194469	424092	225305	الإمارات

مستوى التشغيل الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار		البلد
2030	2007	2030	2007	
622966	317.753	58.3	23.6	البحرين
3527402	1799201	394.9	148.10	الكويت
987276	503574	160.7	65.2	عمان
1431284	824799	245.7	104.2	قطر
15772018	8044741	1266.398	513.8	السعودية

التشغيل في القطاع العام وأفدين		التشغيل في القطاع العام مواطنين		البلد
2030	2007	2030	2007	
76098	38815	115415	58869	البحرين
175993	89768	564644	288004	الكويت
29993	14729	200533	99816	عُمان
128571	68548	102487	54642	قطر
366785	187084	5085609	2593987	السعودية
911077	464708	304583	155357	الإمارات



- فبالرغم من ارتفاع مستويات التشغيل في الدول الخليجية إجمالاً فإن تجزأ سوق العمل وتركز تشغيل المواطنين في القطاع العام فإن ظاهرة البطالة سوف تتفاقم بشكل كبير جداً إذا أخذنا الطلب على العمالة حسب النمو وتكاليف العمالة.
- وفي واقع الأمر مُتخذي القرار يتحتم عليهم مواجهة هذه التحديات من خلال الاستمرار في تطبيق سياسات سوق العمل والتي تتلخص في الاستمرار في الالتزام بسياسة التشغيل في القطاع العام مع الاستعداد لتحمل التكاليف
- ويمكن لمتخذي القرار أيضاً أن يوسع من سياسات الإحلال على حساب توظيف العاملين الوافدين أو التوجه نحو سياسة التوطين بتفعيل سياسات توظيف المواطنين في القطاع الخاص.

- إذا كان غياب ساسية تشغيل المواطنين سينجم عنها تفاقم بطالة المواطنين فالسؤال التالي الذي يجب طرحه هو كم ستكلف اتباع سياسات رفع التشغيل في القطاع الحكومي لامتصاص الداخلين لسوق العمل من المواطنين.
- ففي حال استمرار سياسة الاحلال من خلال توفير مناصب عمل للمواطنين في القطاع العام فإن توقعات النمو الاقتصادي وتوسع التشغيل الناجم عنه تشير أن الدول الخليجية سوف تستطيع أن تحل معضلة البطالة سواء بسياسة الإحلال أو من خلال تحقيق مستوى بطالة 5% بتعميق سياسات توطين العمالة في القطاع الخاص
- ففي حالة البحرين تدل نتائج النموذج أنه من الصعب مواجهة مسألة البطالة باستخدام سياسة الاحلال في القطاع الحكومي وذلك لأن المناصب الموجودة في هذا القطاع والتي يشغلها الوافدون لا تكفي لمواجهة فائض الطلب على التشغيل من طرف المواطنين وتحتاج الحكومة في هذه الحالة أن تطبق سياسات توطين العمالة في القطاع الخاص وبشكل قوى قد يحتاج الأمر إلى إحداث تغير جذري في نظام الحوافز خاصة تلك المتعلقة بالأجور وتطبيق الهوة ما بين القطاع العام والخاص.
- وتتشابه حالة عُمان مع البحرين من حيث أن الطلب الإضافي على مناصب الشغل من طرف المواطنين أكثر من مناصب الوافدين في القطاع الحكومي وفي حالة عُمان تحتاج الحكومة إلى تطبيق سياسات توطين أكثر شدة من حالة البحرين لتستطيع أن تحول فائض الطلب إلى القطاع الخاص.

- وتتميز قطر بأن حالة اقتصادها الذي نما بوتائر عالية وكذلك بصغر قاعدة القوة العاملة المحلية بأن لا تتفاقم فيها وتائر البطالة وبدون اللجوء إلى سياسات إضافية فإن النمو الاقتصادي لوحده قادر على امتصاص قوة العمل وتبقى معدلات البطالة أقل من 5%.
- أما في السعودية فإن قوة العمل سوف ترتفع إلى حوالي 9.8 مليون نسمة يصعب معها أن يستوفي الطلب على التشغيل بحيث أن مقدار الطلب الإضافي سيفوق 2.5 مليون وتشغيل الوافدين في القطاع الحكومي ليس بالكثير لكي يمكن تفعيل سياسة إحلال بل قد يحتاج الأمر إلى أكثر من توظيف العمالة في القطاع الخاص والذي بدوره سيحتاج إلى أكثر من 8 مليون منصب شغل.
- تعتبر حالة الإمارات وسطية حيث أن الحكومة قد تحتاج إلى توظيف سياسة إحلال لمواجهة الطلب الإضافي المقدّر بحوالي 43 ألف منصب شغل مقارنة بوجود حوالي مليون منصب شغل في القطاع العام للوافدين.

- إذا كانت دول الخليج تتشابه في نظامها الاقتصادي نتيجة اعتمادها على النفط كمورد أساسي للتنمية إلا أنها تواجه تحديات سوق عمل تختلف في شدة حدتها.

- وإذا كان بالامكان نظرياً أن تفعل الحكومات سياسات سوق عمل تعتمد على إحلال الوافدين في القطاع العام وتوطين المواطنين في القطاع الخاص. فإن فعالية هذه السياسات قد لا تكون ناجعة خاصة تلك المتعلقة بتوطين العمالة في القطاع الخاص لأنه من غير الواضح كيف يتم غلق الهوة ما بين الأجور في القطاعين ومدى تأثير رفع التكلفة على إنتاجية وفعالية القطاع الخاص
- فقوانين إحلال العمالة أو توطينها في القطاع الخاص قد تتعارض مع واقع رفع التكلفة وتقليص هامش ربح القطاع الخاص وبالتالي تراجع نشاطه.

	تشغيل الوافدين		الباحثون عن العمل	مستوى التشغيل	قوة العمل	الدولة
	قطاع خاص	قطاع عام				
سياسة الإحلال غير كافية وتحتاج الحكومة إلى تفعيل سياسة قوية لتوطين العمالة.	309703	76098	126591	237795	361706	البحرين
سياسة الإحلال كافية لتحقيق التشغيل	2727889	175993	127116	623521	750636	الكويت
سياسة الإحلال غير كافية لمواجهة الطلب الإضافي على التشغيل تحتاج الحكومة إلى سياسة توطين عمالة.	957283	29993	240620	466562	707182	عُمان
تطور التشغيل قادر على امتصاص التشغيل المواطنين	1302713	128571	3972	115735	119707	قطر
سياسة الإحلال محدودة في القضاء على البطالة وتحتاج إلى سياسة توطين العمالة.	8091831	366785	2509932	7313402	9823334	السعودية
سياسة الإحلال كافية لتحقيق تشغيل المواطنين	6566556	911077	42828	381264	424092	الإمارات